



لا خلاف فيه ان في شرط او ركن الخ وقوله او فيه خلاف واه اي ضعيف
 مثله صلاة الجمعة باثنين فانه قوله ضعيف جدا فكأنه تارك لها
 وكيفية قتله بترك الشرط والاركان بان يومين يتحصل الاركان الشرط
 ويتوعد على تركها بالقتل فاذا خرج وقت العذر قتل كما في ترك الصلاة
 بالمره وقيل يقتل بخرج وقتها الاصل احتياطاً للشرط والصحيح
 الخاي من خلاف ذكره مروج كتب الصلاة قبل الخاي بعد الكلام على
 ترك الصلاة بصلاة واحدة الخ الا ما يحصل به القتل لقتله
 بالصبح او العصر والعشاء وقد يقتل باثنين كانا توعد بالقتل على
 ترك الظهر وتوعد بالقتل على ترك العصر وغربت الشمس واكثر
 يصل فيقتل بهما وان توعد على الظهر فقط باثنين الشمس لم يصلها
 قتل بهما وان صلى العصر ولا يقتل ان قال صليت وان ظن كذبه
 اي او يتحقق اذا ضاقت طرفه للاداء واهما الطلب ويوقع سعة الوقت
 اذا خرجها متعاقباً ويقتل ان اخرجها - وما قيل
 الخ مقابل القول المتين والاقول واقام بهذا القيل دلالة ثلاثة الاول
 الفيس الذي اشار اليه بقوله الصوم والثاني قوله الخبر والثالث
 قوله لان القضاء الخ واجاب الله عنها على اللغو والشر المريب
 من ترك بالنصوص اي لا يعمل برفع وجود النصوص وقوله
 مخصوص اي يخرج منه تارك الصلاة فيقتل ولو لم يكن واحداً من
 الثلاثة تفصيل ياتي الخ الذي في الله ضعيف لا يدفع
 الاعتراض والمعتمدان القضاء ان كان توعد عليه في وقت ادائه
 كما تقدم فيقتل به وان لم يكن توعد عليه لا يقتل به فقوله القضاء
 لا يقتل به ليس على اطلاقه وهذا غير ما في الشرخ وقال اصلها
 فينظر ولا بد من الفعل بخلاف ما اذا لم يفعل اي يقتل وظاهره
 وان لم يتقدم توعد من الاوامر وقد علمت من عنده فلا شك
 في وجوب قتل بل قال بعضهم قتل افضل من قتل ما يه كافر لان

على ذلك الوجه فذاك والاقول ولا يتوقف القتل الا ان كان ذلك المطلب
 من الامام او نائبه كسلاي مستقلاً وقوله او ضاهلاً اي لا يبال
 بتركها وهي من وقتها المطلب من امان نوبته بالصلاة وهي واحدة
 قطعاً كونه يقتل حداً لظاهره انه غلة للحقيقة وهذا امر
 في الدنيا فلا يقابل غلظ عقوبة المرتد التي في الآخرة بالخ تودي الشار
 فكان الاولي ان يقول العرفان المرتد يتعمد عبادة قطعاً بخلاف تارك
 الصلاة كسلاي فانه تحت الشبهة ان شاخه ذبه وان شاها تحت وهذا
 الامر المحتمل الخ من الامر بجمعة وكل منهما في الآخرة فتحسن المقابلة
 والمستقبل الخ جواب عن سوال الجاهل انه اذا كان عادياً على تركها
 في المستقبل فاجاب بان لم يخاطب بالمستقبل بل بحال الخ
 لجزوق اي وضع خا ملا وباعثاً على فعل الصلاة فالمخدر بمعنى لم
 الفاعل ولما يمكن تدارك حاله الحد وهو الصلاة سقط الحد
 بخلاف الزنا لا يمكن تداركه ولا رجوعه بالتوبة فلهذا لم يسقط الحد
 بالتوبة فاذا تبادر صلى اي بالفعل فلا يكتفى بقوله اصلها على
 المعتمد الفرق بين الجمعة وغيرها حيث يكتفى بالجمعة الوعد بقوله
 لا اتركها بخلاف غيرها ان لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف
 غيرها اي يمكن فعلها بعد الوقت فلا يتحصل التوبة الا بالفعل
 امر ان اقبل الشئ الخ المراد بهم الكفار وقوله فاذا قالوها الحكمة
 التسمية ونسخة فقولها والمراد بالفعل قول كتمى التسمية لان
 مدار عصمة الدم على ذلك وان لم يصل ولم يصم حيث اعتذر بوجوه
 وهي عصمة من الكفر وان اهدر بسبب الحرب اية وزنا محصن وغير ذلك
 فان استخ لم يقتل الخ ظاهره وان لم يسبق طلب من الاوامر
 والتقدير وقال بعضهم ويكون مدار القتل على احد من اوتس
 التوعد من الامام والتقدير او قول الشيخين تقدمت شر كما بل عذر
 والمعتمد انه لا بد من تقدم الطلب من الامام او نائبه فيما

لا خلاف